الأمم المتحدة

E/CN.17/2009/16

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 March 2009
Arabic
Original: English

**لجنة التنمية المستدامة**

**الدورة السابعة عشرة**

٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

**المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ**

**٢٠٠٨-٢٠٠٩ - دورة السياسات**

# تقرير عن حلقة العمل المعنية بتطوير القدرات من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية وكفاءة استخدام المياه وأسباب المعيشة في المناطق الريفية

موجز

نظمت حلقة العمل المعنية بتطوير القدرات من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية وكفاءة استخدام المياه وأسباب المعيشة في المناطق الريفية في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وركزت المناقشات، التي جمعت بين مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى من مقرري السياسات، وممثلين للمجموعات الرئيسية ومسؤولين من منظومة الأمم المتحدة، وخبراء، وممارسين آخرين، على تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية لمؤسسات حكومية ومقرري سياسات رئيسيين في مجال وضع وتنفيذ سياسات للإدارة المستدامة في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والري، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الفقر في المناطق الريفية.

* E/CN.17/2009/1.

090409 080409 09-27142 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وتمخضت حلقة العمل المذكورة عن وضع موجز توصيات أكد على تحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز الإدارة المتكاملة للأراضي وموارد المياه، وإتاحة الحصول على الرأسمال الاجتماعي، وتأمين حقوق الحيازة، والتكيف مع تغير المناخ، باعتبارها شروطا مسبقة ضرورية لتأمين استدامة الزراعة والأمن الغذائي. ويقدم الموجز باعتباره مساهمة في الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة التي ستعقد في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ في نيويورك.

# أولا – لمحة عامة

١ – عُقدت في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك، خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حلقة العمل المعنية بتطوير القدرات من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية وكفاءة استخدام المياه وأسباب المعيشة في المناطق الريفية. وجمعت حلقة العمل بين مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى من مقرري السياسات وممثلين لمجموعات رئيسية، ومسؤولين من منظومة الأمم المتحدة، وبحاث وخبراء، وممارسين آخرين لتبادل الدروس المستفادة والممارسات الفضلى في مجال مكافحة الفقر في المناطق الريفية. وبدأت حلقة العمل بجلسة افتتاحية، تلتها جلسات قُدمت فيها ورقات مواضيعية وقطرية، وأعقب ذلك مناقشات موائد مستديرة.

٢ – واستهدفت حلقة العمل تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية لمؤسسات حكومية ومقرري سياسات رئيسيين في مجال وضع وتنفيذ سياسات إدارة مستدامة في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والري، مع التركيز بوجه خاص على الحد من الفقر في المناطق الريفية. وأتاح التحليل وتبادل الخبرات السابقة، إزاء خلفية ما تجابهه الزراعة والمياه والتنمية الريفية من تحديات، فرصة لمقرري السياسات للتوصل إلى فهم أفضل للتدخلات على صعيد السياسات والإجراءات الضرورية لمجابهة التحديات المتعلقة بالحد من الفقر في المناطق الريفية. وفي هذا الصدد، ركزت حلقة العمل على الأهداف المحددة التالية:

(أ) تقييم فعالية السياسات والاستراتيجيات الوطنية الحالية المتعلقة بالتنمية الريفية وإدارة الري والتنمية الزراعية في الحد من الفقر في المناطق الريفية – لا سيما من أجل تبادل الخبرات بشأن الممارسات الجيدة والسيئة؛

(ب) تحديد طائفة من التدخلات والتعديلات الضرورية في السياسات والاستراتيجيات الحالية لتعزيز الزراعة المستدامة، بما في ذلك إدارة الري والتنمية الريفية؛

(ج) زيادة الوعي بكون التنمية الريفية وإدارة موارد المياه ليسا كافيين وحدهما للحد من الفقر في المناطق الريفية وبأن القيام بأنشطة في القطاع غير الزراعي يكتسي نفس الدرجة من الأهمية. وسيتم تبادل الدروس المستفادة فيما يتعلق بالأنشطة غير الزراعية لتعزيز سبل التوسع في الممارسات الجيدة.

٣ – ونظمت حلقة العمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتعاون مع برنامج عقد تنمية القدرات التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

# ثانيا – موجز وقائع حلقة العمل

## الجلسة الافتتاحية

٤ – افتتحت الدكتورة نويلين هايزر، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، حلقة العمل المعنية بتطوير القدرات من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية وكفاءة استخدام المياه وأسباب المعيشة في المناطق الريفية. ورحبت بجميع المشاركين في حلقة العمل، ونقلت رسالة مؤداها أن الفقر والجوع لا يمكن الحد منهما دون إدخال تحسينات على الإنتاج الزراعي والتوزيع. وأضافت أنه على الرغم من أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ أحرزت تقدماً جيداً صوب الحد من الفقر، لا يزال هناك جهد كبير يتعين القيام به، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، لكي يتسنى لهم الحصول على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي الأساسية، ولحماية سكان الريف من الكوارث الطبيعية. وأعلمت المشاركين بأن الدراسة الاستقصائية للجوانب الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي شرعت فيها اللجنة في آذار/مارس ٢٠٠٨ كانت أولى الدراسات الاستقصائية التي أبرزت إهمال الزراعة باعتباره تحدياً إنمائيا رئيسياً تجابهه المنطقة. وأبرزت الدراسة الاستقصائية ضرورة قيام ثورة زراعية ثانية، بما في ذلك من خلال زيادة الاستثمارات في البحوث الزراعية، والبحوث العلمية والتكنولوجية، والرأسمال البشري، والخدمات الإرشادية، والري، والهياكل الأساسية الريفية. وحددت الدراسة الاستقصائية أيضا سبل إصلاح نظم حيازة الأرض، وتمكين الفقراء، ولا سيما النساء، بإكسابهن المهارات اللازمة للاستفادة من فرص سوق العمل، وتعزيز الأنشطة الريفية غير الزراعية، باعتبار ذلك خطوات مهمة تجاه الحد من الفقر والجوع في المناطق الريفية.

٥ – ورحب طارق بانوري، مدير شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بجميع الحاضرين في حلقة العمل، ووجه شكره إلى برنامج عقد تنمية القدرات التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، لتعاونهما في عقد حلقة العمل، وأكد على الطبيعة المترابطة للأهداف المتعلقة بتبادل الخبرات والدروس المستفادة من الإدارة المستدامة للمياه المستخدمة للأغراض الزراعية لكي يتسنى تحديد السياسات والإجراءات اللازمة لضمان وضع هذه الدروس موضع الممارسة، ولكفالة الوفاء بما اتخذ من التزامات في هذا الصدد. وأوجز العوامل التي تعوق التنفيذ الفعال لخيارات إدارة المياه المستخدمة للأغراض الزراعية، بما في ذلك استمرار الجوع وسوء التغذية، والوقوع عرضة لتقلب الأسعار، وتزايد الفجوة بين ارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية وضعف المردود من

المحاصيل اللازمة لإنتاج الغذاء، والتزاعات المتنامية بشأن الاستخدامات البديلة للأراضي والمياه، وتغير المناخ. وأبرز المسائل المختلفة التي ينبغي مناقشتها مثل التحديات المتعلقة بمجابهة الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والزراعة، والأمن الغذائي، بأسلوب متساوق ومتكامل؛ وحل التزاعات بشأن الاستخدامات المتعددة، لا سيما بين قطاعي الغذاء والطاقة؛ وتدابير السياسات لتعزيز الإنتاجية الزراعية؛ وما ينبغي عمله لجعل النظام التجاري المتعدد الأطراف، بالإضافة إلى الترتيبات التجارية الإقليمية، أكثر تعزيزا للزراعة.

٦ - وقال الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لوك غناساديا، إن هناك قصوراً في إدراك التصحر باعتباره خطرا يتهدد الرفاه العالمي، يزيد من تفاقمه تغير المناخ. ويعني التصحر حدوث تدنٍ في قيمة الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والمناطق الجافة شبه الرطبة، ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة، من بينها التقلبات المناخية والأنشطة البشرية. وذكر أنه من منظور الاتفاقية، ينبغي لأنظمة الإنتاج الزراعي أن تأخذ في الاعتبار سبل الإدارة السليمة للموارد المشتركة مثل المياه والأراضي التي تحافظ على الإنتاجية الزراعية. وتحدد معظم برامج العمل التي تقوم بها الدول الأطراف في الاتفاقية الروابط بين استخدام الأراضي والمياه، وبين الإدارة، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتعزيز نظم الإنتاج الزراعي المستدام. وبين أيضا أن مكافحة التصحر مفهوم مرادف للقيام بجهود إنمائية مستدامة. وأضاف أن حماية الأراضي ليست فقط أمراً جيداً للممارسات الزراعية, ولكنها تمثل أيضا استجابة لتحديات إنمائية مستدامة رئيسية أخرى، بما في ذلك تغير المناخ، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - ورحب رالف كلنغبيل، كبير موظفي البرنامج لعقد تنمية القدرات التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، بالمشاركين وقدّم لمحة عن أنشطة العقد، مشيرا إلى ولاية أعضاء العقد المتعلقة بتعزيز برامج بناء القدرات، من خلال دعم تحسين قدرات وكفاءة أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين في مجال إدارة المياه. وأكد على أن كفاءة استخدام المياه في الزراعة يجب أن تكون من بين إحدى أعلى الأولويات لسبل العيش المستدامة. وقال إن تخفيضا ضئيلا في خسائر نظم الري، وفي سلسلة الاستهلاك - الإنتاج، توفر كمية كبيرة من المياه العذبة تتاح للاستهلاك البشري، والاستعمالات الإنتاجية الأخرى. وليس مهما فقط أن نعالج تطوير القدرات الفردية، أو تطوير المعارف اللازمة لفرادى مديري المياه أو المهندسين الزراعيين، بل من المهم أيضا الاحتفاظ بالأشخاص ذوي المعارف في المؤسسات المعنية، والمساهمة في بناء المؤسسات المتخصصة القادرة على إدارة الأراضي والمياه بشكل مستدام.

٨ - وأخيرا، قدم جواد أمين منصور، نائب رئيس الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، والذي يمثل منطقة آسيا، لمحة عن الدورة السابعة عشرة القادمة التي ستعالج المجموعة المواضيعية الحالية للزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا. وشدد على أهمية بحث مشاكل التصحر، والجفاف الشديد، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، ونمو السكان العالمي، وإدارة الأراضي وموارد المياه، فضلا عن الافتقار إلى الإرادة السياسية والحوكمة الرشيدة، والآثار السيئة للأزمة الغذائية والأزمة المالية العالميتين، في الآونة الأخيرة. وأكد على وجود ضرورة ملحّة لتوفير سبل التنفيذ، بما في ذلك حشد الموارد المالية، واستخدام التكنولوجيات الجديدة والملائمة، وتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية، والتعاون الدولي، باعتبارها عوامل حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة، والأهداف الإنمائية للألفية بوجه خاص.

## الجلسة الأولى

## التنمية الزراعية والأمن الغذائي

### العروض المواضيعية

٩ - عرف اميتافا موخيرجي، وهو موظف أقدم للشؤون الاقتصادية ورئيس مركز آسيا والمحيط الهادئ للهندسة والآلات الزراعية التابع للأمم المتحدة في العرض الذي قدمه في بيجين، بالصين بعنوان ''الأمن الغذائي: المفهوم والإطار وأشكال الترابط'' مفهوم الأمن الغذائي فيما يتعلق بأسباب المعيشة بأنه حالة يتوفر فيها الغذاء الكافي للجميع مع القيمة التغذوية المناسبة المقبولة من الناحية الثقافية، وتتاح فيها للناس إمكانية الحصول على الأغذية ومياه الشرب، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمادية، في جميع الأوقات من أجل التمتع بحياة صحية. وتُعرف الحقوق السبعة التالية إمكانية الحصول على الأغذية: الحق في الهبات والحق القائم على الإنتاج والحق في العمل والحق في التبادل والحق القائم على التجارة والحق في الإرث أو الحق في نقل الملكية وحق الانتفاع. وتشمل الخيارات السياسية فيما يتعلق بالأمن الغذائي ما يلي: الإنتاج الكافي من الأغذية والتدابير المتعلقة بتعزيز النمو الاقتصادي العام وتوسيع نطاق العمالة، وتنويع الإنتاج، والمكافآت اللائقة لقاء العمل، وتعزيز العناية الطبية والصحية، ونشر التعليم ومحو الأمية، والترتيبات المتعلقة بالإمكانية الخاصة للحصول على الأغذية، وخلق الحوافز السياسية لتأمين الأمن الغذائي وتعزيز وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

١٠ - وعرفت أليسا شيبر، من معهد ستوكهولم للبيئة، في عرضها عن ''التنمية الزراعية والتكيف مع تغير المناخ: القضايا والتحديات''. مفهوم التكيف مع تغير المناخ بأنه عملية

للتكيف مع المتغيرات المناخية فضلا عن التكيف الذي يحدث في المستويات المختلفة. وتتضمن هشاشة الأوضاع مدى حساسية وتعرض الفرد و/أو النظام لخطر معين من الأخطار الطبيعية. والزراعة هي إحدى أكثر القطاعات حساسية إزاء التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ، إذ أنها تمثل المصدر الرئيسي لكسب الرزق بالنسبة لأغلبية فقراء الأرياف في العالم. وشددت على أن هذه المسألة هي أهم مسألة متداخلة لتناول كل من تغير المناخ والفقر، حيث أن تغير المناخ يؤثر على توفر الأغذية واستقرار العرض، ويؤثر على استخدام الأراضي لمحاصيل الطاقة الأحيائية. ولذا يتعين النظر إلى تغير المناخ نظرة جدية عند مناقشة الأمن الغذائي. وينبغي تقصي خيارات التكيف بتقييم التغيرات المرجح حدوثها، عن طريق تقييم تأثيراتها، ثم اتخاذ قرار بشأن كيفية التخفيف من الغازات الحابسة للحرارة وجهود التكيّف المبذولة. وينبغي النظر بصورة مشتركة في عمليتي التخفيف والتكيف.

١١ - تناول موضوع ''استدامة نظم الزراعة لصغار المزارعين: الفرص والقيود'' الذي قدمته استر بينونيا، الأمينة العامة لرابطة المزارعين الآسيويين للتنمية المستدامة. القيود المتعلقة باستدامة النظم الزراعية لصغار المزارعين، والتي تواجه تحديات مثل عدم إمكانية التمتع بالموارد الطبيعية والسيطرة عليها، وقلة المشاركة في صنع القرار والافتقار إلى المعلومات وقلة الفرص المتاحة لبناء القدرات. ويتم تعريف قيمة المزارعين الصغار وتوفير خدمات الدعم المناسبة، وبناء قدرات منظمات المزارعين والتعاونيات الزراعية، وتطبيق سياسات لكفالة أمن حيازة الأراضي، وإدراج وتعميم الزراعة المتنوعة المتكاملة كفرص لإدامة نظم زراعة صغار المزارعين. وتلتزم رابطة المزارعين الآسيويين بدعم نظم الزراعة لصغار المزارعين عن طريق التنظيم وبناء القدرات، فضلا عن الربط الشبكي والدعوة لدى الحكومات الوطنية والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية.

## العروض القطرية

١٢ - قدم أندرو ت. داودي، الأمين الرئيسي للزراعة والأمن الغذائي، بوزارة الزراعة في ملاوي، تقييما لإصلاح السياسات من أجل تعزيز الإنتاجية الزراعية الوطنية. وذكر أن ملاوي أجرت إصلاحات عديدة وهامة في قطاع الزراعة من أجل التصدي لمشكلة تقلّب النمو الزراعي جرّاء انخفاض الإنتاجية الزراعية. وجرت الإشارة إلى أن انخفاض الاستثمارات في قطاع الزراعة وعدم توفر فرص كافية للوصول إلى المدخلات الزراعية وعدم كفاية الاتصالات واعتماد التكنولوجيات، والافتقار إلى إمكانية الحصول على القروض، وانخفاض أسعار المنتجات، وتدهور التربة، وضعف الروابط فيما بين القطاعات وداخلها، وتغير المناخ والإفراط في الاعتماد على الزراعة البعلية كأسباب كامنة لانخفاض الإنتاجية الزراعية. وتعتبر

برامج المدخلات المجانية وبرامج إعانة مدخلات المزارع للبذور المهجنة والأسمدة وسياسات تسعير القطن والذرة والتبغ بعض السياسات الرئيسية المنفذة للتصدي لتحديات الإنتاجية.

١٣ - قدّم أكمل حسين أزاد، الأمين الإضافي لوزارة الزراعة في بنغلاديش، استعراضا عاما لإنتاجية الزراعة وفعالية استخدام المياه وتعزيز الأسر المعيشية في الأرياف في بنغلاديش. وذكر أن بنغلاديش حققت تقدما كبيرا في مجال إنتاج الأغذية خلال العقود الثلاثة الماضية، غير أن الفقر ظل متأصلا في البلد. وإذ تناول عوامل عديدة مثل فعالية استخدام المدخلات وتنويع المحاصيل واعتماد الآليات الزراعية للإنتاج المتكامل للمحاصيل، والبحوث والابتكارات التكنولوجية، ضمن أمور أخرى، ذكر أنها تعزز إنتاجية الزراعة. ويُعد تدهور التربة وانتشار الآفات والافتقار إلى الهياكل الأساسية والإمداد بالطاقة وندرة الأراضي من التحديات المذكورة فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل. وناقش أيضا استخدام القدرات لنظم الري الصغيرة، وتنمية المناطق الرئيسية، والتخفيف من آثار الجفاف، وزيادة كفاءة استخدام المياه، والطرائق البديلة في مجال الترطيب والتجفيف للاقتصاد في استهلاك المياه وإدارة الملوحة والترتيبات المؤسسية لزيادة إنتاجية المياه. وإضافة إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وفعالية استخدام المياه، جرت الإشارة إلى نظم التسويق الزراعي وخلق فرص عمل من أجل تعزيز أسباب المعيشة للأسر المعيشية بالأرياف.

## النتائج

١٤ - تشمل النتائج البارزة للعروض والمناقشات التي قدمت في الجلسة الأولى ما يلي:

(أ) مفهوم الأمن الغذائي أوسع كثيرا من مفهوم إنتاج الأغذية وهناك عوامل كثيرة تحدد الأمن الغذائي. وإمكانيات الحصول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمادية على الأغذية ومياه الشرب في جميع الأوقات هي شروط مسبقة للأمن الغذائي. وينبغي أن تكيف السياسات الرامية إلى تشجيع التنمية الزراعية نهجا متوازنة لكي يحظى فيه النمو الذي يركز على الفقراء بالأولوية مع إيلاء اهتمام خاص لصغار المزارعين؛

(ب) فيما يتعلق باستدامة إعانات مدخلات الزراعة، يكمن السؤال في ماهية الجهة التي يجب أن تحصل على الإعانة. وينبغي وضع إرشادات الاستهداف السليمة لتحديد الفئة التي تتلقى الإعانة، وفي حالة ملاوي تستهدف بعض العناصر المذكورة بالنسبة لتقديم الإعانات بصورة مباشرة أفقر الفقراء، والأسر المعيشية التي تترأسها النساء، وأولئك الذين تضرروا من الكوارث الطبيعية والذين يتلقون أي شكل من أشكال الدعم. ويلزم توجيه خدمات الدعم الحكومية إلى المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، من ملكية الأراضي وحتى تسويق المنتجات؛

(ج) يحدث تغير المناخ تأثيرات خطيرة بالنسبة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي. فهو يعمل بالاشتراك مع الكثير من العوامل الأخرى التي تؤثر على إنتاج الأغذية وإمكانية الحصول عليها. وعلينا أن نسلم بأن التكيف مع تغير المناخ هو عملية في حد ذاتها ولكن توجد حدود للتكيف أيضا، ويتم تطبيق تدابير التكيف والجهود الرامية إلى التقليل من الغازات الحابسة للحرارة على مختلف المستويات ويسترشد في ذلك بالاستراتيجيات والسياسات الوطنية. ويجب التسليم بالإجراءات الفردية والمجتمعية المتخذة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه في مختلف البلدان ويجب تقديم الدعم المناسب لصغار المزارعين الذين يسهمون في الجهود الجماعية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه؛

(د) ستتوقف الوتيرة التي يمكننا بواسطتها تكييف نظم إنتاجنا الزراعي مع تغير المناخ على مدى قيامنا بتيسير بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وغيرها من الجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ. وينبغي أن تركز السياسات المقبلة على برامج الاستدامة، إذ أن ممارسات الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية والإدارة الفعالة للمياه ممارسات حاسمة فيما يتعلق بالتنمية الزراعية وأمن المياه؛

(هـ) يقوم منتجو المزارع الصغيرة بدور مركزي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة وتخفيف حدة الفقر. ويلزم توفير الدعم لبناء القدرات وبناء المؤسسات وتحسين إمكانية دخول الأسواق، والوصول المنصف والمضمون إلى الأراضي والموارد الزراعية. وتعد المؤسسات المحلية، مثل منظمات وتعاونيات المزارعين حاسمة بالنسبة لبناء قدرات صغار المزارعين للعمل بشكل جماعي في مجال الإنتاج والتسويق والدعوة من أجل الصالح العام.

## الجلسة الثانية

## تحسين إدارة المياه في مجال الزراعة

### العروض المواضيعية ١٥

١٥ - يركز العرض المعنون "هل ستكون هناك مياه كافية؟ ما الذي يستخلص من التقييم الشامل لإدارة المياه في مجال الزراعة" بقلم دبرا بوسيو من المعهد الدولي لإدارة المياه، على الأسباب الرئيسية للتغيرات في إدارة المياه وقدم استعراضا عاما لحالة استخدام المياه. وعندما يتساءل المرء قائلا "هل هناك مياه كافية لزراعة الأغذية ودعم الأراضي الرطبة والتنوع البيولوجي؟" فإن الإجابة ستكون بالنفي ما لم نغير طريقة تفكيرنا ونتحرك لمعالجة المسائل المتعلقة بالمياه. وأشار العرض إلى الحالة المقبلة فيما يتعلق بالنظر في مطالب واحتياجات مختلف القطاعات، وشدد على ضرورة زيادة إنتاجية المياه للمحافظة على إنتاج الأغذية

الأساسية. ويلزم توفير إدارة سليمة للقطاع الزراعي إلى جانب مشاركة مجتمعية تحافظ على سلامة الموئل والموصولية لتوفير خدمات النظام الإيكولوجي. وفي هذا الصدد، يلزم توفير عملية لإصلاح السياسات بغية التصدي للجوانب المتكاملة لتخفيف حدة الفقر والجوع وحالات انعدام المساواة بين الجنسين وتدهور النظام الإيكولوجي. ويجب أن تنظر الإجراءات المناسبة في تخزين المياه فضلا عن إنتاجية المياه والأراضي. وكذلك تسهم الزراعة البعلية وإدارة الأراضي إسهاما كبيرا في إنتاجية الزراعة والأمن الغذائي، وينبغي الاعتراف بها في عملية تخصيص الموارد للقطاع الزراعي.

١٦ - شدد العرض المعنون ''الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه من أجل الأمن الغذائي: الدروس المستفادة''، بقلم برت م. بالارد من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، في كمبوديا، على الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه، مركزا على المدخلات الرئيسية لموارد الأراضي والمياه من أجل تحقيق النمو الزراعي المستدام الذي يشجع على تخفيف حدة الفقر وعلى تحقيق المساواة والأمن الغذائي. وأشار إلى كيفية تمكننا من تحقيق إنتاجية زراعية أكبر عن طريق زيادة الاستخدام الفعال لموارد الأراضي والمياه في ظل الضغط الديمغرافي والمناخي والتنازع المتزايد على تقاسم الموارد. وتعد الترتيبات المؤسسية والحوكمة والتخطيط الإنمائي ودور العلم والمعلومات والمعرفة وبناء القدرات بعض الجوانب الهامة للإدارة المتكاملة للأراضي والمياه. ولأن الترتيبات المؤسسية لإدارة الأراضي والمياه موّزعة على قطاعات مختلفة، فإنه يلزم توفير تنسيق هيكلي يعمل على اتساق أهداف السياسات والتخطيط على الصعيدين الأفقي والعمودي. وفيما يتعلق بالحوكمة، ينبغي توضيح الحقوق والواجبات المتعلقة بحيازة الأراضي والمياه، ويجب إعمال آليات فعالة لحل الخلافات. وتقتضي الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه تخطيطا إنمائيا طويل الأجل يشمل منظورات متغيرة ولذا فإن دور العلم مهم للغاية ويقتضي دعما كبيرا ومستداما. وتعد إقامة الروابط القوية بين العلم والسياسات والمزارعين والمجتمع المدني أمرا هاما للغاية ضمن الجهود الرامية إلى تبادل المعرفة والمعلومات وبناء القدرات.

١٧ - شدد تيري فاكون، موظف أقدم لإدارة المياه، بالمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في العرض المعنون ''الابتكارات التكنولوجية والإدارية في مجال إدارة مياه الري وتأثيرها على الإنتاج الزراعي''، على النهج المتعدد المقاييس لزيادة إنتاجية المياه. وفيما يلي مبادئه الأساسية الثلاثة: زيادة غلة المحصول القابلة للتسويق لكل وحدة من وحدات المياه، والحد من جميع التدفقات الخارجة (مثل صرف المياه والتسرب والترشح)، والاستخدام الفعال لمياه الأمطار ومياه العواصف والمياه ذات النوعية الهامشية. وبغية تعزيز إنتاجية المياه على المستوى العالمي، ينبغي النظر في خيارات عديدة مثل

تحسين الجبلة الوراثية (تحسين قوة الشتلات وزيادة عمق الجذور وزيادة مؤشر الحصاد)، وتعزيز فعالية التمثيل الضوئي، وإجراء برامج للتهجين لتطوير دورة نمو مناسبة تتماشى مع توفر المياه والمناخ المناسب لفترات إعادة الإنتاج ونمو النباتات. وتتصل الممارسات المحسنة على مستوى الحقل لزيادة إنتاجية المياه بالتغييرات في إدارة المحاصيل والتربة والمياه، وتشمل المحاصيل والأصناف المستنبطة المناسبة وطرائق الزراعة والري الجيد التوقيت وإدارة العناصر الغذائية والري بالتنقيط، وتحسين صرف المياه من أجل التحكم في منسوب النبط. والعجز في مجال الري في الظروف التي تشح فيها المياه والري التكميلي وجلب المياه للتكيف مع تغير توفر الموارد هي بعض الخيارات الأخرى على صعيد الميدان لتحسين إنتاجية المياه. وأخيرا، ففيما يتعلق بالأحواض المائية، فإن تأثير الزراعة على الاستخدامات الأخرى للمياه وصحة البشر والبيئة قد أصبح يحظى على الأقل بنفس أهمية المسائل المتعلقة بالإنتاج. وتتمثل الخيارات المتعلقة بتحسين إنتاجية المياه على مستوى الزراعة الإيكولوجية أو أحواض الأنهار في التخطيط الأفضل لاستخدام الأراضي والاستخدام الأحسن لتوقعات الطقس متوسطة الأجل، وتحسين الجداول الزمنية للري لمراعاة تقلب سقوط الأمطار والإدارة المشتركة لمختلف موارد المياه بما في ذلك المياه ذات النوعية الرديئة عند الاقتضاء.

## العروض القطرية

١٨ - قدم سالم حسن باشعيب، رئيس الهيئة الوطنية للموارد المائية في اليمن، استعراضا عاما عن تنمية المياه الجوفية وإدارتها في اليمن. فقال إن جزءا كبيرا من اقتصاد البلد يعتمد على موارد المياه الجوفية. وأصبح نضوب المياه الجوفية مسألة خطيرة منذ الثمانينيات، لا سيما لأن المزارعين قاموا باستغلال موارد المياه الجوفية على نحو سريع عن طريق حفر الآبار العميقة. وتتمثل التحديات الرئيسية في مجال إدارة المياه الجوفية في استخراج المياه الجوفية وتدهور جودتها وتسرب مياه البحر. وتشمل التحديات الأخرى إنفاذ القوانين ومختلف الأنظمة الأخرى المتعلقة بالمياه، ولا سيما المرسوم الذي ينظم أنشطة الحفارات وحركتها. وقد أحرزت اليمن تقدما كبيرا في إدارة موارد المياه الجوفية من حيث الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات والسياسات والتشريعات والدراسات والخطط. وتتمثل الدوافع الرئيسية للسياسات والبرامج في تنمية القدرات المؤسسية وتعزيزها، وتمكين المجتمعات المحلية، وتيسير التكلفة على سكان المدن والأرياف وسهولة استفادتهم من إمدادات المياه المأمونة والمنتظمة والصرف الصحي، والحفاظ على دخل المزارعين مع التقليل في نفس الوقت من استعمال المياه الجوفية، وجمع المياه. كما يعتبر إذكاء وعي الجمهور، وتحقيق التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، ووضع برامج الرصد والتقييم تدخلات فعالة في مجال الإدارة.

١٩ - وقدم ك. ر. س. بيريرا من وزارة التنمية الزراعية والخدمات الزراعية في سري لانكا، استعراضا عاما عن إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الموارد المائية المستخدمة في الزراعة على الصعيد المحلي، بما في ذلك معلومات أساسية عن الأحوال المائية - المناخية في سري لانكا وخطط الزراعة المروية والبعلية والتحديات التي تواجه تحسين الإنتاجية. وارتفاع أسعار البذور والأسمدة ونقص خصوبة التربة والافتقار إلى التكنولوجيات الحديثة ونفور الأجيال الأصغر من الزراعة كلها عوامل مساهمة. ويضيف تقلب المناخ تحديات ومشاكل بسبب التغيرات التي تطرأ على أنماط التساقطات الموسمية، وارتفاع كثافة التساقطات وانخفاض عدد الأيام المطيرة، وتواتر الفيضانات والأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية للري. وقد عالجت خيارات إدارة المياه المستخدمة في الزراعة التي أُدخلت في أوائل الثمانينيات بعض هذه المسائل، إذ إن إدخال الأنواع الوفيرة الغلة، وتبطين القنوات، وبرامج التوعية، وإدارة الري على نحو مشترك، وإصلاح نظم الري وتحديثها، وبرامج الإعانة بالأسمدة، والنظر في آثار تغير المناخ من خلال دراسات مختلفة، كلها مسائل كان لها تأثير إيجابي. وجرى تيسير تلك المسائل بإدخال سياسات زراعية وقوانين للري والزراعة وتحديد أهداف وطنية. والأهداف الرئيسية للبلد فيما يتعلق بإدارة المياه هي تحقيق كفاءة أكبر في إدارة الري والمياه عن طريق مشاركة المزارعين؛ وزيادة الإنتاجية عن طريق تنويع المحاصيل؛ وإصلاح نظم الري الصغيرة؛ وإدخال تحسينات في مجال الصرف والوقاية من الفيضانات.

**النتائج**

٢٠ - يرد فيما يلي موجز لأبرز نتائج العروض والمناقشة التي جرت خلال الجلسة الثانية:

(أ) من الضروري اعتماد نهج متكامل لمعالجة مسائل ندرة المياه، بما في ذلك النظر في كيفية تحديد الحقوق المتعلقة بالمياه وكيفية توزيع الموارد المائية وتنظيمها. ومن اللازم وضع بيانات محكمة للسياسات العامة تعالج التفاوت فيما يتعلق باستحقاقات المياه، ولا سيما فيما يتصل بصغار المزارعين؛

(ب) يتعين النظر إلى الأراضي والمياه كنظامين إيكولوجيين متكاملين والسعي إلى تنمية هذين الموردين وإداراتهما بكفاءة من أجل تعزيز الأمن الغذائي. ويجب إيجاد ترتيبات مؤسسية كافية لتيسير وتعزيز النُهج المتكاملة لإدارة الأراضي والمياه عن طريق إجراء حوار شفاف فيما بين مقرري السياسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

(ج) يتسم جرد ملكية الأراضي وحقوق الأرض بأهمية محورية لفعالية إدارة الأراضي والمياه. إلا أن التحقق من ملكية الأراضي على نحو سليم مسألة شديدة التعقيد.

وينبغي تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف المؤسسات على نحو سليم لمعالجة مسألة حيازة الأراضي وبرامج منح سندات ملكية الأراضي؛

(د) يُشجِّع على تحسين الممارسات على مستوى الميدان بما يشمل الري الناقص في ظروف شح المياه والري التكميلي وجمع المياه لمواجهة التقلبات سعيا إلى تحسين إنتاجية المياه. وتشكل إدارة المياه المستعملة وإعادة استخدامها في الري، مع مراعاة الشروط الصحية الواجبة، خيارين مهمين بالنسبة للبلدان التي تعاني من شح المياه؛

(هـ) يلزم اتباع نهج شمولي في حوكمة الأراضي وإدارة المياه في سياق الخطط المتكاملة لإدارة الموارد المائية على نطاق الأحواض. وينبغي القيام بما يلزم من عمليات إصلاح السياسات لكفالة تخصيص الموارد الكافية لوضع وتنفيذ خيارات زراعية مستدامة بمشاركة جميع شرائح المجتمعات المحلية الزراعية.

## اجتماع المائدة المستديرة ١

## إدارة المياه والأمن الغذائي

٢١ - ذكر منسق اجتماع المائدة المستديرة حقائق وأرقاما تتعلق باستخدام المياه في مختلف القطاعات وضرورة إدارة المياه المستخدمة في الزراعة بكفاءة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، فدعا المحاورين إلى مناقشة الشكل الذي ستتخذه تحديات إدارة المياه في المستقبل والكيفية التي يمكن التصدي بها لهذه التحديات في ظل نقص المياه والحاجة إليها من أجل إنتاج الأغذية. ودارت المناقشة حول النقاط التالية:

(أ) ترتبط إدارة المياه وندرة المياه ارتباطا مباشرا بالأمن الغذائي. وهناك العديد من القرارات السياساتية التي تؤثر في توفر المياه وجودتها وإن لم يكن لتلك القرارات صلة مباشرة بالمياه أو كانت لها صلة غير مباشرة بها. ولذلك من واجب قطاع المياه إبلاغ غيره من القطاعات التي تتخذ فيها قرارات متصلة بالسياسيات من شأنها التأثير على المسائل المتعلقة بالمياه؛

(ب) من الضروري وضع إطار مؤسسي فعال لكفالة إجراء حوار بين القائمين على معالجة مسائل المياه من منظور إدارة الموارد المائية والقائمين على معالجة المسائل المتصلة بإدارة المياه المستخدمة في الزراعة. وتشكل سياسات إدارة الأراضي والمياه تحديا في التنفيذ لكونها تتناول الموارد المشتركة؛

(ج) من الضروري أن تكون للبلدان سياسات واستراتيجيات واضحة لإدارة الأراضي والمياه تحافظ على الاتساق بين سياسات المياه والسياسات الزراعية وسياسات الأمن

الغذائي. ومن الضروري بذل ما يكفي من جهود بناء القدرات على جميع المستويات، داخل القطاعات وخارجها على حد سواء، لتحقيق فهم سليم لكيفية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات القطاعية. ويكتسي بناء القدرات على المستوى المحلي أهمية خاصة؛

(د) من الضروري وضع نقاط مرجعية جيدة لتقييم فعالية الاستثمارات في مجال إدارة المياه المستخدمة في الزراعة. ويمكن أن تنتج الحوكمة الرشيدة عن الرصد ومشاركة الجهات المعنية والإدارة المتكاملة وبناء القدرات على مختلف المستويات؛

(هـ) يُشجَّع على اعتماد مفهوم جديد لأمن المياه لا لتلبية الاحتياجات الأساسية من الأغذية والمياه فحسب، بل أيضا لتعزيز رفاه الإنسان عن طريق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية مع الاهتمام بشكل خاص بالحفاظ على التوازن بين ركائز التنمية المستدامة. وتشمل العناصر الهامة لإطار من أطر أمن المياه تعزيز مرونة المجتمعات المحلية أمام التغيرات، وتكثيف الجهود الرامية إلى توفير المياه النظيفة للجميع، وتنفيذ سياسات تراعى مصالح الفقراء، وتحسين إدارة الاستثمارات في مجال الري.

## الجلسة الثالثة

## تعزيز أسباب المعيشة الريفية

### العروض المواضيعية

٢٢ – نظر العرض المعنون ''الأنشطة غير الزراعية من أجل تعزيز أسباب المعيشة الريفية'' المقدم من ميشاي فيرافايديا، رئيس رابطة التنمية السكانية والمجتمعية، في كيفية تمكين الفقراء الذين لا تلبي الخدمات الحكومية احتياجاتهم الأساسية ولا يستطيعون دفع تكاليف الخدمات البديلة المقدمة من القطاع الخاص من تشغيل مشاريع جماعية لتوليد الدخل وتلبية الاحتياجات الأساسية. وينطوي هذا النهج المتكامل على شراكات فيما بين الحكومة ودوائر الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية أحيانا، بتمويل مقدم من قطاع الأعمال التجارية. وتناول بالتفصيل الخطوات الأساسية لإقامة الشراكات بين المجتمعات المحلية ودوائر الأعمال التجارية، التي تبدأ بتقييم الاحتياجات المجتمعية، وإجراء زيارات للقرى، وعرض أفكار جديدة على سكان القرى ومراقبة أنشطة الأعمال التجارية الناجحة بما يفضي إلى بلورة خطة إنمائية وترتيب الأنشطة حسب الأولوية وتحديد أطر زمنية وتحديد الوكالات المتعاونة. وتقدم هذه الخطة بعد ذلك للشركة للنظر فيها وتمويلها. وأخيرا، يتولى سكان القرى تنفيذ الأنشطة بمساعدة الوكالات المتعاونة، بما في ذلك الشركات ورابطة التنمية السكانية والمجتمعية. وتشمل الأسباب الرئيسية لتحقيق

النجاح التنمية المؤسسية مع التركيز على تمكين المجتمعات المحلية، والتنمية الاقتصادية مع توليد الدخل، وحماية البيئة، والرعاية الصحية ورعاية المسنين، والتعليم، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.

٢٣ - وقدم العرض المعنون ''إنشاء الهياكل الأساسية والتنمية الريفية: خبرات مستمدة من أنشطة لأقطار عديدة''، أعده أميتافا موخرجي، كبير موظفي الشؤون الاقتصادية ورئيس المركز الآسيوي للهندسة والآلات الزراعية التابع للأمم المتحدة في بيجين، نظرة عامة على مشروع شراكة متعددة الأقطار استهلته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل التنمية الريفية، بالاعتماد على شراكات بين القطاعين العام والخاص تعاونت فيها الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني سعيا إلى تحقيق هدف مشترك. وأشار إلى مبادرات تتعلق بكفاءة إنتاج الطاقة في إندونيسيا، وإمدادات المياه في سري لانكا، والرعاية الصحية في تايلند، والتنوع البيولوجي في باكستان. وتضمنت كل هذه المبادرات أذرعا مؤسسية خاصة كُرست لتنظيم المجتمعات المحلية من أجل معالجة هذه المسائل. وتمثل دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تيسير العملية المتعلقة بإنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢٤ - وشدد العرض المعنون ''ربط صغار المزارعين بالأسواق'' الذي قدمته مارلين راميريز من الشراكة الآسيوية لتنمية الموارد البشرية في الأرياف الآسيوية على تحسين سبل وصول صغار المنتجين والمزارعين إلى الأسواق بإنشاء آليات وسيطة للتسويق بهدف الحد من الفقر في المناطق الريفية في جنوب شرق آسيا. وكثيرا ما يفتقر صغار المنتجين إلى المعرفة الضرورية لتحديد المنتجات الجديدة أو المشترين الجدد بهدف منافسة غيرهم؛ ويحتاجون إلى المهارات المتعلقة بالتجهيز ومراقبة الجودة والتغليف والتسويق والتمويل، ويحتاجون إلى ائتمانات ورؤوس أموال للإنفاق على عملياتهم. ومن الضروري تمكين صغار المنتجين والمزارعين من الدخول إلى الأسواق بفعالية. وشددت على آليات الوساطة المالية في البلدان المعنية التي ترمي إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين الشريكة على مباشرة الأعمال الحرة بإقامة روابط تجارية بين مجموعات صغار المزارعين والعناصر الفاعلة في السوق وتعزيز تلك الروابط وبالتعاون في مجال السياسات. وتتمثل المتطلبات الرئيسية لربط صغار المزارعين بالأسواق في توحيد الإنتاج على مستوى اقتصادي، وتحسين جودة المنتجات، وعرض سلعة أساسية محددة وتسليمها على نحو منتظم. كما أن إصلاح الأسواق على المستوى الوطني وعلى الصعيد الإقليمي من أجل تحسين الحوافز المراعية لمصالح الفقراء وإزالة أوجه التحيز ضد الفقراء أو الحد منها يشكل تحديا من التحديات المطروحة.

## العروض القطرية

٢٥ - أكد كوتا تيروباتايه، المفوض الخاص للتنمية الريفية في حكومة أندرا براديش بالهند، في عرضه المعنون ''نماذج التنمية الريفية: دروس وخبرات''، أن وجود بيئة مواتية أمر أساسي للقطاعات الشاملة لعدة ولايات كي تعمل باتساق على تلبية الاحتياجات المتعددة الأبعاد للتنمية الريفية، باتباع الاستراتيجية الأساسية المتمثلة في ربط الموارد بالأسر والمجتمعات المحلية من أجل تنمية المنطقة عن طريق الأنشطة المجتمعية، وتمكين المجتمع المحلي من الإنفاق على المبادرات الإنمائية في غياب مصادر الدعم الحكومي أو أي مصادر أخرى. ويتعدى النطاق العام للتنمية الريفية المواضيع الثلاثة المتمثلة في تحسين إنتاجية الزراعة وزيادة كفاءة استخدام المياه وتحسين أسباب المعيشة الريفية التي تركز عليها حلقة العمل. وعرض بإيجاز مختلف النماذج التي ظهرت لتحقيق التنمية الريفية في الهند في سياق احتياجات التنمية في مختلف المناطق، بما في ذلك نموذج الثورة الخضراء في البنجاب وأوتار براديش، ونموذج مؤشر التنمية البشرية في كيرالا، ونموذج الإصلاحات الزراعية في البنغال الغربية، ونموذج رأس المال الاجتماعي في أندرا براديش. وتناول بالتفصيل نموذج رأس المال الاجتماعي، فذكر مختلف الوسائل المؤسسية والوسائل التنظيمية وسبل الحصول على الاحتياجات الأساسية والأموال التي تساعد في تنمية رأس المال الفردي والاجتماعي والطبيعي والمادي والمالي.

٢٦ - وقدم د. بات - إردين، مدير شعبة الإعلام والرصد في وزارة الأغذية والزراعة والصناعات الخفيفة في منغوليا، في عرضه المعنون ''السياسات الزراعية في منغوليا: تعزيز إنتاجية القطاع الزراعي''، نظرة عامة على قطاعي الأغذية والزراعة في البلد، فأبرز استخدام الأراضي المزروعة بالمحاصيل، وحالة الإنتاج الزراعي، وقوى وآلات العمل المستخدمة في القطاع الزراعي. واستُهلت مبادرة لبرنامج وطني يسمى ''البرنامج الثالث لتنمية المحاصيل'' بهدف زيادة المساحات المروية وتعزيز تنمية إنتاج المحاصيل، وزيادة الغلة. ويهدف البرنامج إلى كفالة سلامة الأغذية وزيادة الاعتماد على النفس وإنهاء الاعتماد على الواردات. ومع أن البلد يملك إمكانيات كبيرة لتحسين الإنتاج الزراعي، فإن التنمية مقيدة بضعف الهياكل الأساسية، ونقص الرقابة على السلامة والجودة، ومحدودية مرافق التخزين والنقل، وعدم ملاءمة حافظات القروض، وضعف مستوى التعليم، والافتقار إلى البذور المحسنة والأسمدة ومبيدات الآفات.

## النتائج

٢٧ - تشمل النتائج البارزة المنبثقة عن العروض والمناقشة التي جرت خلال الجلسة الثالثة النقاط التالية:

(أ) لا بد من إنشاء شراكة لتنمية القرى تتبع نهجا متكاملا لإشراك الحكومة ودوائر الأعمال والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية مع اضطلاع المنظمات الدولية بدور داعم عند الحاجة؛

(ب) يعتمد نجاح الأنشطة الإنمائية المجتمعية الصغيرة على التنمية المؤسسية الرامية إلى تمكين المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتقديم الرعاية الصحية ورعاية المسنين والتعليم وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان؛

(ج) من الضروري تمكين صغار المنتجين والمزارعين من الدخول إلى الأسواق بفعالية. وينبغي تعزيز قاعدة معارفهم كي ينتجوا منتجات تراعي المعايير من أجل السوق ويعالجوا مسائل التسويق والتمويل. كما أن الحصول على الائتمانات ورؤوس الأموال مسألة حيوية لإدامة التشغيل؛

(د) ينبغي وضع آلية للوساطة المالية لإقامة روابط تجارية بين مجموعات صغار المزارعين والعناصر الفاعلة في السوق وتعزيز هذه الروابط في البلدان المعنية. ويمكن أن تضطلع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين بدور رئيسي في بناء هذه القدرة على مباشرة الأعمال الحرة.

(هـ) من الضروري إيجاد سبل لتكرار مفهوم إقامة الشراكات على مستوى القرى من أجل تعزيز أسباب المعيشة في المناطق الريفية، مع اتباع نهج متكامل يشمل قطاعات متعددة؛

(و) ينبغي الاعتراف بشكل واضح بالدور الذي يضطلع به المجتمع المدني. ومن الأساسي تهيئة بيئة مواتية سليمة للقطاعات الشاملة لعدة ولايات من أجل العمل باتساق على تلبية الاحتياجات المتعددة الأبعاد للتنمية الريفية، مع اتباع استراتيجية أساسية تتمثل في ربط الموارد بالأسر والمجتمعات المحلية عن طريق الأنشطة المجتمعية وتمكين المجتمعات المحليات من الإنفاق على المبادرة الإنمائية.

## الجلسة الرابعة

## تحسين استخدام الأراضي وإدارتها

### العروض المواضيعية

٢٨ - قدّم يانغ يولين، من وحدة التنسيق الإقليمي لآسيا التابعة لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في عرضه المعنون ”الإطار المؤسسي والسياساتي لتخطيط وإدارة استخدام

الأراضي على نحو مستدام لمكافحة تدهور الأراضي''، لمحة عامة عن الحالة العالمية لتدهور الأراضي من خلال دراسة حالات إفرادية مختلفة، مع التشديد على الأسباب الرئيسية لتدهور الأراضي وعواقب التصحر. وعرض مقدمة موجزة للأهداف الاستراتيجية للأمانة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨، بما في ذلك تحسين أسباب معيشة السكان المتضررين، وتحسين إنتاجية النظم الإيكولوجية المتضررة، وتحقيق مكاسب على الصعيد العالمي، وحشد الموارد لدعم تنفيذ الاتفاقية من خلال بناء شراكات فعالة بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. وقدّم وصفا للإطار المؤسسي والسياساتي في تخطيط وإدارة استخدام الأراضي في الصين وتايلند، واختتم حديثه بالقول إن تدهور الأراضي والتربة يشكل تهديدات للرفاه العالمي لم تؤخذ بالجدية الكافية وهو يتفاقم بسبب تغير المناخ. وبالتالي فالتصحر مسألة عالمية تتطلب اتخاذ إجراءات عالمية.

٢٩ - وشدّد العرض المعنون ''توفير فرص الحصول على الأراضي: التحديات والحلول'' الذي قدمه مايكل تايلور، مدير برنامج، السياسات العالمية، في الائتلاف الدولي من أجل الحصول على الأراضي، على أهمية تأمين الحصول على الأراضي لتعزيز أسباب المعيشة في المناطق الريفية، فقال إن معظم المزارعين هم من صغار المزارعين، وكلما زاد التفاوت في حيازة الأراضي ازدادت صعوبة تحقيق العدالة. وحدد العناصر الرئيسية لتأمين الحصول على الأراضي كعمليات تمتاز بالشفافية والشمولية لوضع السياسات المتعلقة بالأراضي، وسياسات الأراضي المتمركزة حول السكان، والمساواة بين الجنسين في صياغة وتنفيذ سياسات الأراضي، والسياسات التي تعكس شتى نظم الحيازة، والإصلاحات الرامية إلى إعادة توزيع الأراضي بوصفها أداة للسياسات المتكاملة، وإنشاء نظم ابتكارية ويمكن الاستفادة منها للتعرف على الحقوق في الأراضي، ووضع نظم لرصد الحقوق في الأراضي، والاستجابة بشكل واف للسياقات العالمية الجديدة للاستثمارات عبر الوطنية للأراضي. وعرض بإيجاز الإجراءات العاجلة اللازمة لإنشاء مدونة سلوك للاستثمارات عبر الوطنية في الأراضي، تضع مستخدمي الأراضي المحليين في مركز المفاوضات؛ إذ سبق وأن اعترفت آليات الاتجار بالكربون بحقوق مستخدمي الأراضي المحليين؛ فينبغي أن تؤسس المبادئُ التوجيهيةُ شراكاتٍ عادلةً بين المجتمع المحلي والمستثمرين؛ كما ينبغي تعزيز المؤسسات المحلية.

٣٠ - وقدمت سلمى بنتِ زكريا، مسؤولة الشؤون الاقتصادية في قسم الأمن المائي التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عرضا بعنوان ''التكيف مع تغير المناخ في إدارة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية: تجارب إقليمية''، قدمت فيه لمحة عامة عن أبرز نتائج تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وسلطّت الضوء على تحديين اثنين في التصدي لتغير المناخ هما: زيادة تواتر الأحوال الجوية الشديدة من

فيضانات وجفاف بما لها من آثار وخيمة على قطاعات شتى مثل الزراعة والغابات والتنوع البيولوجي والموارد المائية والموارد الساحلية والبحرية والطاقة والصحة العامة؛ وحصر نطاق الاستنتاجات المتعلقة بنموذج المناخ العالمي بشبكات مناسبة وأكثر وضوحا لكي يجري تحليل آثار تغير المناخ بشكل أفضل وأكثر موثوقية على الصعيدين الإقليمي والوطني بهدف اكتساب المزيد من الثقة في التخطيط لاستراتيجيات التكيف. وأشارت في عرضها إلى إجراء دراسات عن تقييم آثار تغير المناخ والتكيف معها في مناطق وقطاعات متعددة، وركّزت هذه الدراسات على سد الثغرات في المعرفة والقدرات العلمية عقب تقرير التقييم الثالث للفريق الحكومي الدولي، وشملت ٢٤ منطقة و ٤٦ بلداً جرى فيها تنفيذ ٥ مشاريع في آسيا، و ١١ مشروعاً في أفريقيا و ٥ مشاريع في أمريكا اللاتينية. وركزت هذه الدراسات أيضا على تحديد نقاط الضعف وتقديم توصيات تتعلق بالتكيف على آثار تغيير المناخ. وأشارت إلى تزايد القلق إزاء ضعف الموارد المائية فيما يخص انهيار النظم المائية المفضية إلى حالات نقص شديد وطويل الأجل في المياه؛ وشح المياه الذي يؤخر التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويهدد الأمن الغذائي. وأشارت أيضا إلى تزايد القلق إزاء هشاشة الأراضي من حيث تعرضها للتصحّر الواسع النطاق والمصحوب بتغييرات جذرية في بنية التربة أو في حالة العناصر الغذائية بها.

**العروض القطرية**

٣١ - قدم داوود نيكّامي، من معهد أبحاث حفظ التربة وإدارة مقاسم المياه في إيران، لمحة عامة عن الظروف المائية والبيئية والموارد المائية واستخدام الأراضي في مجال الزراعة والتخطيط المكاني في البلد. وسلّط الضوء على مشاكل تحات التربة، واستخدام الأراضي وإدارتها بشكل غير سليم، وتدهور الأراضي، والفيضانات والجفاف، وعرضَ بإيجاز المشاريعَ المتعلقة بتخطيط استخدام الأراضي، وتقييم مخاطر الجفاف، وتجميع مياه الأمطار، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة. وناقش الخطط الاستراتيجية القطاعية، والتخطيط والتعاون المشترك بين القطاعات، والخدمات التدريبية والإرشادية، والتكنولوجيات الجديدة والمناسبة، والتعاون الدولي، والخبرة الوطنية والدولية، والموارد المالية الدولية، بوصفها وسائل مهمة للتنفيذ.

٣٢ - وقدم عبد القدوس مالك مدير مصلحة الزراعة في إسلام آباد، العرض المعنون ''باكستان: إدارة الأراضي والحد من الفقر'' فبدأ بلمحة عامة عن استخدام الأراضي، ومناطق المحاصيل الرئيسية، وإنتاج المحاصيل. وأشار إلى السياسات ذات الإعانات غير المناسبة والتخطيط المحدود لاستخدام الأراضي، ومحدودية القدرة والتنسيق المؤسسي، وعدم كفاية الموارد المالية، وسوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية مثل التأثّر بتغيّر المناخ وأمن حيازة

الأراضي، بوصفها عوائق تحول دون تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي. وشملت شتى التدابير المتخذة لمعالجة المسائل ذات الصلة بالزراعة، وإدارة الأراضي والمياه السيطرة على التشبع المائي للتربة وملوحتها من خلال مشاركة المجتمع المحلي؛ والإدارة المتكاملة لمقاسم المياه؛ وبرامج تنمية المناطق الجافة؛ وإصلاح المراعي المتدهورة؛ وتحسين نظم الهياكل الأساسية للتسويق، وتشجيع المشاريع المشتركة في الإنتاج الزراعي والتجهيز والتسويق الزراعي. وتشمل الاستراتيجيات المقبلة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي تنمية قدرات إضافية على تخزين المياه؛ وتحسين كفاءة استخدام المياه؛ وتعزيز نظم الري ذات الكفاءة العالية وتقنيات الحفاظ على المياه؛ وإنتاج المحاصيل العالية القيمة وتصديرها؛ وتشجيع الزراعة التعاقدية وتوفير تسهيلات القروض للأعمال الزراعية؛ وزيادة الاستثمار في الأبحاث والتطوير التكنولوجي.

## النتائج

٣٣ - يرد فيما يلي موجز لأبرز النتائج المنبثقة عن العروض والمناقشات التي جرت خلال الجلسة الرابعة:

(أ) التصحر مسألة عالمية تتطلب إجراءً عالمياً. ويشكّل تدهور الأراضي والتربة تهديدات للرفاه العالمي لم تؤخذ بالجدية الكافية. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم النتائج السلبية لسوء إدارة المياه والأراضي؛

(ب) ثمة حاجة إلى إجراءات تتسم بالشفافية والشمولي لوضع السياسات المتعلقة بالأراضي. ويجب أن يتيح تنقيح السياسات الوطنية للأراضي أو صياغتها مشاركة كافة مستخدمي الأراضي. وتحقق العمليات الشاملة بناء توافق الآراء والإرادة السياسية اللتين يعول عليهما في نجاح تنفيذ سياسات الأراضي؛

(ج) يجب أن تدعم سياسات الأراضي المصالح المختلفة لمستخدمي الأراضي، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أشد الفئات ضعفا. وتشمل الفئات الضعيفة ذات الحقوق الواهية في الأراضي أو التي يصعب حصولها على الأراضي مستخدمي موارد الممتلكات العامة، والمزارعين المستأجِرين، وعمال المزارع والمتأثرين بالنزاع؛

(د) من الضروري إدماج إدارة الأراضي والموارد المائية في التكيف مع آثار تغير المناخ. وينبغي أن تُدمَج في عملية التنمية الشاملة جهودُ التخفيف من آثار تغير المناخ المستهدفَة في عملية الحد من الانبعاثات، والتكيف من أجل الحد من أوجه الضعف وتعزيز قدرات التصدي.

## اجتماع المائدة المستديرة ٢

## تغير المناخ والتنمية الريفية

٣٤ - افتتح مدير المناقشة جلسة المائدة المستديرة بدعوة المشاركين إلى النظر في الصلة بين التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والطريقة التي تتناول بها المؤسسات والوكالات البحثية المختلفة هاتين المسألتين لمناقشة كيفية تأثير السياسات المعمول بها للتخفيف من آثار تغير المناخ على أسباب المعيشة الريفية؛ وللنظر في الكيفية التي يطرح بها التكيف مع الظواهر الشديدة تحديات مباشرة مقارنة بالتغيرات التدريجية على الأجل الطويل. وترد فيما يلي نتائج هذه الجلسة:

(أ) سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة توتر أوضاع التنمية الريفية وتفاقمها. ولذا يجب أن يصبّ التخفيف من آثار تغير المناخ في صالح الفقراء، من قبيل تقديم الحوافز لتحسين الأراضي والتربة من خلال عزل الكربون. ولا بد، من أجل تحقيق التكيف مع آثار تغير المناخ، من وجود نهج يتآزر مع جهود التخفيف من آثار تغير المناخ؛

(ب) ينبغي تقييم آثار تغير المناخ على الصعيد المحلي وفي السياق القطري المحدد لكي يمكن تقييم أوجه الضعف وصياغة استراتيجيات التكيف. ومن الضروري وضع إجراءات وتحديد من سيعمل على المستويات المختلفة. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لكي تزيد الاستثمارات الإضافية قدرة المجتمع المحلي والجهات الفاعلة على المستويات المختلفة على التصدي لآثار تغير المناخ؛

(ج) يشكل تغير المناخ تحديا للتنمية المستدامة ذا بعد بارز يتعلق بالإنصاف. فكيف يمكن للمجتمعات التي تستخدم كميات هائلة من الطاقة أن تحد من أثر استهلاكها الهائل للوقود الأحفوري وأن تعزز في الوقت ذاته النمو الاقتصادي للمجتمعات النامية؟

(د) يتطلّب بناء قدرة المجتمعات على التصدي لآثار تغير المناخ تبادل المعارف وبناء القدرات داخل المجتمعات المحلية. وسيؤدي وضع مبادئ وسياسات إدارية تتسم بالمرونة ومدعومة بالموارد الكافية إلى تمكين المجتمعات المحلية من تكييف أسباب معيشتها؛

(هـ) تحتاج النظم المحلية لحيازة الأراضي ونظم الإنتاج الغذائي إلى استيعاب التنوع في الترتيبات المتعلقة باستخدام الأراضي والحصول عليها. وهي كثيرا ما تسمح بالاعتراف بالحقوق المتعددة والمتداخلة. وينبغي أن تعترف السياسات الجديدة المتعلقة بالأراضي بتنوع النظم غير الرسمية والعرفية القائمة لحيازة الأراضي وتوفير الحماية لها.

## الجلسة الخامسة

## توسيع نطاق الممارسات الحميدة في مجال الزراعة وإدارة الموارد

### العروض المواضيعية

٣٥ - في عرض معنون ''البحوث الزراعية: تحديات وفرص إقليمية''، أكد راندي ستينغر، من جامعة أديليد، أستراليا، على الأدوار المتنوعة والمتعددة للزراعة فيما يتعلق بالإنتاجية والحد من الفقر والخدمات البيئية والرعاية الاجتماعية والصحة العامة. وذكر أن من ضمن العوامل المشتركة لوضع التي يقوم عليها برنامج البحث الزراعي نمو الدخل والتحضر؛ وأساليب الحياة على الصعيد العالمي؛ ودور المرأة في القوى العاملة الحضرية المأجورة؛ والاقتصاد المقيد بالكربون؛ وأزمات الغذاء والوقود والمال؛ والنظام الغذائي والصحة ومصادر شراء الأغذية؛ والتكنولوجيات الأحيائية. ووجه الانتباه إلى دور الزراعة في التخفيف من وطأة الفقر، منوهاً بضرورة دعم البحث للزراعة كقوة اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية. وقال إنه ينبغي أن يكون الباحثون على استعداد أكبر للتعاون، وأن يزداد كذلك التركيز على المواقف الاستراتيجية والتكنولوجيات وتعزيز أفضل الممارسات، وطرق الاستفادة من البحث، وإشراك المنتجين في البحث.

٣٦ - وتناول العرض المعنون ''تعزيز الممارسات الجيدة: دفع تكاليف الخدمات البيئية لتنظيم المياه وحفظ التربة'' الذي قدمه هيتومي رانكين، من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مفهوم دفع تكاليف الخدمات البيئية في سياق تغير المناخ بوتيرته المتزايدة وما يحدثه من فيضانات شديدة وحالات جفاف وانخفاض محتمل لخدمات النظام الإيكولوجي، إلى جانب تزايد الطلب على خدمات النظام الإيكولوجي. وقد تمثلت المدفوعات الأساسية لخدمات النظام الإيكولوجي في مبالغ تعطى إلى أصحاب الأراضي لقاء ممارسات إدارة الأراضي التي تحقق فوائد خدمات النظام الإيكولوجي. ويمكن الدفع للمزارعين مقابل حفظ المياه وتحسين نوعيتها وحفظ التربة وتعزيز التنوع البيولوجي وعزل الكربون. وبالنظر إلى أن التكلفة البديلة أمر في غاية الأهمية لتنفيذ مخططات دفع التكاليف، وتمثل التحدي في كيفية تطوير النماذج المبعثرة للمبالغ المدفوعة لقاء خدمات النظام الإيكولوجي لتصبح نهجاً عملياً لإدخال مفهوم دفع تكاليف الخدمات البيئية على الصعيد الوطني أو الإقليمي. واستلزم تحقيق هذا التطوير إعادة النظر في إدارة الموارد الطبيعية مع إيلاء الاعتبار اللازم لخدمات البيئة ولاتخاذ الإجراء السليم على صعيد السياسة العامة.

٣٧ - أما العرض المعنون ''تعزيز الممارسات الجيدة في الزراعة وإدارة الموارد: الخبرات المكتسبة من عمليات نفذت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ'' الذي قدمه السيد لو - هو من

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع تييري فاكون من منظمة الأغذية والزراعة، فقد نقل ثلاث رسائل هامة مفادها: أن تعزيز الممارسات الجيدة هو إجراء لا بد من إدماجه في التنمية الاقتصادية الاجتماعية وارتكازه على عناصر استراتيجية للأهداف الإنمائية الوطنية؛ وأنه يتعين دعم إجراءات التعزيز بنظم رصد فعالة؛ ولا بد من دعم تكرار الممارسات الجيدة عن طريق مراكز المعرفة. ويتعين وضع نهج متعدد المستويات يجمع بين السياسة العامة والممارسة لمعالجة التنوع والتعقيد في الممارسات الزراعية وإدارة المياه، ولا بد من تحديد مراكز المعرفة المتفوقة في المجالات وعلى المستويات المختلفة. وقد شملت أنشطة تحسين إدارة الموارد الطبيعية زيادة الجهود الرامية إلى بناء القدرات التي أدخلت مفاهيم ومعارف جديدة وتزويد الناس بأساليب للتقييم؛ وأُدخلت أدوات عملية وقابلة للتكيف لاستخدامها في وضع السياسات والاستراتيجيات؛ واعتماد مقاييس لتقييم أداء النظام والمساعدة في عملية صنع القرار؛ والتركيز على مشاركة المجتمع في نشر المعارف وتجميعها. وقد اتخذ في بلدان مختلفة عدد من المبادرات الإقليمية المتبنية لهذه الأفكار، ضمن إطار برنامج إقليمي لدعم العمل على جميع المستويات من خلال تبادل المعارف وبناء القدرات والتنفيذ.

## النتائج

٣٨ - توجز أدناه النتائج البارزة لما قدم من عروض وما جرى من مناقشات أثناء الجلسة الخامسة:

(أ) ينبغي النظر في دفع تكاليف الخدمات البيئية، ولا سيما من المنظورين الزراعي والريفي، وذلك ضمن الإطار العام للتخفيف من وطأة الفقر الذي يرتبط بعوامل أخرى مثل الإعانات المشوهة للتجارة؛

(ب) يلزم، من أجل تحقيق الإدارة الفعالة للأراضي والمياه، توجيه الجهود نحو سد الفجوات القائمة في عملية بناء القدرات على جميع المستويات، وتحقيق توازن استراتيجي بين الاستثمارات في نظم الري بكافة مستوياتها وفي الزراعة البعلية، مع التركيز بوجه خاص على التخفيف من وطأة الفقر؛

(ج) اعتماد التوسع في الممارسات الجيدة في الزراعة وإدارة الموارد مع مراعاة إدماج العوامل ذات الأبعاد المتعددة في الأطر الوطنية عن طريق السياسات السليمة والتخطيط الاستراتيجي؛

(د) يتطلب التوسع في أي عملية دعما مؤسسيا مناسبا وتيسير تنفيذها في السياق الوطني؛ وإدارة لا مركزية تحقق التكيف الفعال للممارسات الجيدة على المستوى الوطني أو الإقليمي؛

(هـ) يمكن أيضا تحقيق هذا التوسع من خلال نظم السوق التي تسمح بتعميم الممارسات الجيدة؛ على أنه ينبغي مراعاة إمكانات السوق والقيود التي تكتنفه في نشر النُهج المناصرة للفقراء. ويمكن لجهود المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز الممارسات الجيدة أن تحقق نجاحاً كبيراً.

## الجلسة السادسة

## سبل المضي قدماً والجلسة الختامية

### المضي قدماً: موجز التوصيات

٣٩ - جرى استعراض ومناقشة مشروع موجز التوصيات؛ وأدخلت التعديلات والإضافات اللازمة، بما فيها المدخلات المقدمة من المجموعات الرئيسية؛ وترد الصيغة النهائية المعتمدة في الوثيقة E/CN.17/2009/13.

### ملاحظات ختامية

٤٠ - أشاد مدير شعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، طارق بنوري، بأعضاء حلقة العمل لما قدموه من عروض وافية سلطت الضوء على التحديات والفرص واقترحت اتباع الممارسات الجيدة في إدارة الأراضي الزراعية والمياه. وأشار إلى المناقشات البناءة التي جرت أثناء حلقة العمل وأثرت المعرفة السائدة وقدمت التوجيه للمضي قدماً في تحقيق الإدارة الفعالة والمستدامة للأراضي والمياه، وأعرب عن امتنانه لجميع المشاركين على ما قدموه من مشاركة نشطة ومساهمة بصورة فعالة. كما أكد على نقطتين هامتين. الأولى هي ضرورة النظر إلى عملية السياسات العالمية باعتبارها وسيلة لتيسير الإجراءات الوطنية، ودعم تنمية المؤسسات وبناء القدرات على المستوى الوطني. ولجنة التنمية المستدامة هي منتدى مركزي يضع السياسات العالمية ويوفر البرنامج الوحيد الذي ينظر في وضع نهج متكامل إزاء تنمية الاقتصاد وحماية البيئة والإنصاف الاجتماعي. ويمكن لمنتدى السياسات العالمية هذا أن يضطلع بدور قوي وبناء للغاية في مساعدة الحكومات وتيسير اتخاذها للإجراءات اللازمة، وتقديم التوجيه والدعم لوضع السياسات الوطنية والمساعدة في إيجاد بيئة مواتية تستطيع أيضا المجموعات الرئيسية أن تتخذ من خلالها الإجراء اللازم لدعم جدول أعمال التنمية المستدامة. النقطة الثانية، هي ضرورة التمسك بالرأي

المتعلق بالتنمية المستدامة على جميع المستويات في ظل وجود عدد من الأزمات المختلفة يلوح في الأفق. ومن الضروري النظر في أزمتي الطاقة والغذاء والأزمة الاقتصادية والمالية بطريقة متكاملة تقدم حلولاً دائمة للتصدي لتلك التحديات.

٤١ - وأكدت سيدرا فيربرغ، وزيرة الزراعة والطبيعة ونوعية الغذاء في هولندا، ورئيسة الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، في بيانها الختامي، على المهمة المضنية لتعزيز استدامة الأراضي الزراعية وإدارة المياه بما يكفل الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. ومع أن الحكومات التزمت بأن تخفض إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر، فإن بلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية بات أكثر بعدا من أي وقت مضى. وأشارت إلى عدد من الأسباب المتعلقة بالارتفاع الباهظ للأسعار، مثل إهمال الاستثمارات في الزراعة، وقلة توفر الأراضي الزراعية وحالات الجفاف وتنامي الطلب على الوقود الأحيائي وتغير أنماط الاستهلاك. وقد أُوصي باتباع نهج ذي خمسة مسارات يساعد في معالجة المسائل والتصدي للتحديات التي تعترض التنمية الزراعية وإدارة المياه وأسباب المعيشة في المناطق الريفية. ويتطلب المسار الأول توظيف استثمارات كبيرة في الزراعة المستدامة من أجل بناء القدرات في مجال إدارة الأراضي والمياه، وتبادل المعارف ونقل التكنولوجيات. ويتمثل المسار الثاني في إيجاد بيئة مواتية والتركيز على مشاركة المجتمع في عملية صنع القرار واجتذاب الاستثمارات الخاصة والنظر في حقوق الحيازة وضمان الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه على جميع المستويات. أما المسار الثالث، فيتجسد في إنشاء سلسلة غذائية مأمونة ومستدامة من الإنتاج والمعالجة والتسويق إلى المستهلكين. ويستهدف المسار الرابع تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق بدعم إنشاء أسواق محلية وإقليمية. ويركز المسار الخامس على تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المعونة الغذائية الطارئة من خلال تحسين شبكات الأمن لأشد الأشخاص حرماناً وزيادة إمكانات الاقتراض، بما فيها توفير خطط الائتمان البالغ الصغر. وفي الختام، ذكّرت المشاركين بأهمية دور الحوكمة، مع التركيز على معالجة مسائل القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وإدارة الموارد المستدامة على نحو متسق.